

السلطة الوطنية الفلسطينية
ديوان الرقابة المالية والإدارية

ورقة بحثية بعنوان

دورة التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن
الغش والفساد

إعداد

سعيد يوسف كلاب
فيصل عبد العزيز عثمان
سامر محمود أبو قرع

هذه الورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمقر "الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية" في الفترة من 2006-5-7 وحتى 2006-5-10

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بحثية بعنوان

دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد

مقدمة

يعتبر الغش والفساد وجهان لعملة واحدة، يشكلان خطرا داهما يواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء باعتبارهما معوقا رئيسا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في ضعف النمو الاقتصادي، وتكريس الاختلافات والتشوهات في توزيع الدخل والثروة وتمركزها في يد فئة قليلة، وزيادة أعداد الفقراء بالمجتمع، إضافة إلى تدني كفاءة القطاع العام وأدائه، وارتفاع حجم الإضرار بالمال العام.

وتتباين أشكال الفساد وممارساته وانتشاره تبعا لمستوى تطور واستقرار البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو ما ينعكس في طبيعة ووسائل المواجهة المستخدمة ومدى النجاح في التصدي له والتقليل من أثاره.

وتعمل الدول جاهدة على استنهاض أجهزتها وإمكانياتها لوضع السياسات والمتطلبات اللازمة للقضاء على الفساد أو الحد منه. وقد شكل ربط عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي للدول المحتاجة بموقع هذه الدول وترتيبها في سلم الفساد ودرجة نجاحها في محاربتة دافعا آخر لاهتمام الدول بموضوع الفساد ومحاربتة.

ويحاول هذا البحث إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد وأسبابه ومظاهره مع بيان خصوصيته في الحالة الفلسطينية ودور ديوان الرقابة المالية والإدارية في مواجهته، والأساليب والتقنيات المستخدمة في الحد منه والقضاء عليه.

أولاً: تعريف الغش والفساد وأسبابه وأشكاله وآثاره

1- تعريف الغش والفساد

- كما قدمنا سابقا فإن الغش والفساد يمثلان وجهان لعملة واحدة يشتركان في طبيعة الممارسة غير القانونية ووصولاً لتحقيق منافع شخصية، كما يشكلان انتهاكا فظا لمنظومة المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية. هذا ويعرف الغش بأنه "خلط الشيء الرديء بالجيد بغرض إظهار الشيء على غير حقيقته لتحقيق منفعة شخصية" وهو بذلك يشكل جزء من الفساد في معناه الواسع والذي يعرف بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة، وهو أيضا خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو مالية للفرد أو للجماعة".

2- أسباب الفساد وأشكاله

تتعدد أسباب الفساد وتختلف حدتها من مجتمع لآخر تبعا لطبيعة البيئة والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الدينية والأخلاقية المتفاعلة فيه. كما تتأثر بدرجة كفاءة الجهاز الإداري للدولة. وبصورة عامة فإن منظومة الفساد تتأثر طرديا بضعف العوامل المشار إليها آنفا، وتزداد فرص الفساد وتشتري في مراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورغم أن طبيعة وخصوصية الظروف والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع الفلسطيني بما فيها حداثة التجربة المؤسسية كانت سببا رئيسا في وجود وتفشي الفساد وممارسته، إلا أن الفساد والحديث عنه بالحالة الفلسطينية أخذ أكثر من حجمه وتم تضخيمه لإعتبارات سياسية لم يقصد بها خدمة المصالح العليا للشعب الفلسطيني بقدر ما كان يقصد بها تحقيق ضغط سياسي له علاقة بحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني. ويمكن تلخيص أهم أسباب الفساد في الحالة الفلسطينية على النحو التالي:

- ◆ حداثة التجربة وضعف البناء المؤسسي وعدم التوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية، إضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية.
- ◆ ضعف دور وقلة خبرة المجلس التشريعي وعدم وجود معارضة برلمانية حقيقية وجادة، وهو ما قلل من فاعلية مساءلة المسؤولين ومحاسبة الفاسدين.
- ◆ ضعف الجهاز القضائي وغياب القانون وسيادته واحترامه، شجع عناصر الفساد للتهرب من المساءلة والمحاسبة.

- ◆ غياب الخطة الوطنية التفصيلية محددة الأهداف ساهم بشكل أو بآخر في تكريس حالة الفساد والترهل.
- ◆ تعدد وقدم بعض التشريعات وعدم استكمال الأنظمة واللوائح التنفيذية أدى إلى عدم تطبيق العديد من القوانين والاعتماد على الاجتهادات الشخصية مما ساهم في انتشار حالات الفساد المالي والإداري.
- ◆ غياب الشفافية والوضوح، وعدم الإفصاح عن المعلومات والسجلات العامة والاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة وطرق استخدامها.
- ◆ ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة الفاسدين.
- ◆ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب في متابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة للحكومة إيجاباً وسلباً، إضافة إلى تغليب مصالحها الخاصة الضيقة بعيداً عن المصلحة العامة.
- ◆ الاحتلال وممارسته من تقطيع أوصال الوطن وعدم تمكين الأجهزة الحكومية من التواصل والقيام بدورها في متابعة وتطوير الأداء ورقابته.

ورغم تعدد أشكال الفساد وممارسته من دولة لآخري، إلا أنه يمكن حصر أهم أشكال وممارسات الفساد التي تنتشر بالدول وخاصة النامية ومن ضمنها فلسطين على النحو التالي:

- ◆ **استغلال المنصب العام:** حيث يلجأ البعض لاستغلال الوظيفة العامة في الحصول على امتيازات خاصة، وقد تمثل ذلك بشكل واضح في احتكار شخصيات متنفذة وذوي مناصب عليا في السلطة بعض الخدمات والسلع والمواد الأساسية، وحصول آخرين على بعض الوكالات التجارية، ومشاركة رجال أعمال وتجار ومستثمرين من الباطن، إضافة إلى التصرف بالأموال العامة بطريقة غير قانونية.
- ◆ **الاعتداء على المال العام:** من خلال الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق. كما تم في حالات أخرى أخذ أموال عامة تحت مسميات إعانات أو مساعدات مباشرة وغير مباشرة وبدون وجه حق.
- ◆ **غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية:** وذلك من خلال إحالة عطاءات حكومية بطرق غير شرعية لشركات ذات علاقة بمسؤولين كبار في

السلطة أو لأقربائهم. إضافة إلى استخدام بعض الوسائل غير القانونية والحيل في ترسية المشتريات الحكومية ومواصفاتها.

- ◆ **مخالفة قانون الخدمة المدنية:** تمثل في قيام العديد من المسؤولين وأصحاب المناصب العليا بالتعيينات العشوائية في أجهزة السلطة دون حاجة حقيقية، إضافة إلى تعيينات في مناصب دون مؤهلات مما أدى إلى إهدار المال العام وترهل الجهاز الإداري وتضخمه وضعف الأداء العام.
- ◆ **تهريب الأموال:** من خلال قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني وبدون وجه حق إلى الخارج.

3- آثار الغش والفساد

لا يختلف اثنان على مزار الفساد وتأثيره على بنية المجتمع وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويزداد أثره على المجتمعات النامية، ويمكن رصد أهم الآثار السلبية للفساد في الحالة الفلسطينية في الجوانب التالية:

- ◆ ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين بسبب طلب مشاركة المتنفذين لهم وإعاقة أعمالهم مما أثر سلباً على بنية القطاع الاقتصادي وضعف النمو الاقتصادي وهو ما انعكس في حالة الفقر وزيادة نسبة البطالة.
- ◆ زيادة الفقرة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وشعور شريحة كبيرة من المجتمع بالظلم وعدم الحصول على حقايقها مما انعكس في تدمير المواطنين وعدم الثقة في السياسات الحكومية، وهو ما انعكس في عدم الالتزام بدفع الضرائب بل والتهرب منها وكذلك عدم الاهتمام بالمحافظة على المرافق العامة وبالتالي انخفاض الإيراد الحكومي وزيادة الانفاق العام وبالتالي ضعف مشاركة الدولة في دعم البنية التحتية والخدمات الأساسية لعدم توفر الأموال اللازمة لذلك.
- ◆ عدم الاكتراث بالقانون واحترامه من قبل أفراد المجتمع والنظر إليه أنه يحمي فئة التنفيذيين بالسلطة مما يؤدي إلى سيادة منطق الغاب والاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- ◆ التضخم الوظيفي والترهل الإداري يمثل أحد أهم أسباب وأثار الفساد على حد سواء وذلك من خلال قيام التنفيذيين باستخدام نفوذهم في توظيف أعداد كبيرة من الموظفين دون حاجة خدمة لمصالحهم أو مقابل رشاوى وعوائد شخصية وهو ما يزيد من تردى الأداء الحكومي وزيادة الانفاق العام على الجوانب التشغيلية بدلاً من التركيز على الجوانب الانتاجية

- ◆ ضعف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة بسبب قلة الموارد وعدم كفاءة الموظفين وهو ما يؤثر بشكل ملحوظ على قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية ، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطانها .
- ◆ اضعاف شرعية الدولة، وانعكاسه في حدوث الانفادات الامنى وزيادة الاضطرابات وترسيخ العائلية مما يقود إلى تهديد أمن واستقرار المجتمع .
- ◆ يؤدي الفساد إلى نمو فئة متنفذة وثرية مما يساهم في زيادة الطبقة في المجتمع، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهتمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
- ◆ الفشل في الحصول على المنح والقروض الخارجية، إضافة إلى عدم القدرة على توجيهها نحو الأولويات الوطنية العليا.
- ◆ عدم القدرة على جذب الكفاءات، بل أن استثناء الفساد يقود إلى هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج وهو ما يؤدي إلى إضعاف التنمية بل تقويض مرتكزاتها.

ثانياً: دور الأجهزة العليا للرقابة في الكشف عن الغش والفساد

1- أدوات ووسائل مكافحة الغش والفساد

تلعب الأجهزة العليا للرقابة في الدول دوراً مركزياً في مكافحة الغش والفساد باعتبارها أجهزة دستورية أولاً كما أنها أجهزة متخصصة ثانياً مهمتها المحافظة على المال العام وضمان حسن استخدامه والارتقاء بالأداء الحكومي بما يخدم عملية التنمية الشاملة تحقيقاً للمصلحة العامة. ولاشك أن نجاح أي عملية تنمية يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الغش والفساد وتحقيق الإصلاح المالي والإداري وحسن استخدام الموارد المتاحة وتطوير السياسات الإدارية ورفع كفاءة الأفراد وهي أهداف تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى تحقيقها. لذلك فإن الأجهزة العليا للرقابة تولي ظاهرة الغش والفساد أهمية كبيرة وتعمل جاهدة على التصدي لهما بكافة الوسائل وتطوير الأدوات والأساليب المستخدمة لتواكب التطور في بيئة الأعمال الحديثة والتقنيات التكنولوجية وثورة المعلومات. وتتلخص أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الغش والفساد على النحو التالي:

- ◆ توفر الأرضية القانونية للممارسة الحكومية: حيث تعمل بالتنسيق مع الجهات التشريعية على تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات لكل الممارسات المالية والإدارية

وبما يقلل حجم الاجتهادات الشخصية والتي تعتبر أهم مدخل للغش والفساد من ناحية، وتشديد العقوبات المفروضة على جرائم الغش والفساد من ناحية أخرى.

◆ **اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح:** إن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعتبر عنصرا رئيسا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يسهم في تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذور. هذا وقد أثبتت تجربة العديد من دول أن التمسك بالشفافية يقلل من وقوع الأزمات الاقتصادية، ويساعد بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل استفحالها واتساع مداها. ومن هنا تهتم الأجهزة العليا للرقابة بتحقيق الشفافية للأعمال الحكومية ونشرها، وتسعى إلى نشر تقاريرها الدورية والسنوية بما يردع الفاسد ويعزز ثقة المواطن وتفاعله واسهامه في التصدي للفساد ومكافحته.

◆ **تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة:** تشكل المساءلة والمحاسبة ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة ذلك أن لا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة. وبالنظر إلى أن المساءلة والمحاسبة الحقيقية تعنى القدرة على مساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم ثوبا وعقابا دون أي تمييز بسبب مناصبهم، فهي بذلك تسهم بشكل فاعل في مكافحة الغش والفساد وتدعيم الشفافية والسيطرة. وفي هذا الإطار تعمل أجهزة الرقابة العليا على تدعيم مبدأ المحاسبة والمساءلة من خلال السعي لإقرار القوانين وتحديد العقوبات وتطبيق الإجراءات القانونية التي تضمن مكافأة المجيد ومعاقبة المخالفين على كافة المستويات.

◆ **تطوير أدوات وبرامج الإصلاح:** يشكل الغش والفساد أحد الجوانب التي تسعى برامج الإصلاح المالي والإداري إلى القضاء عليها من خلال إحداث التغيير في الهياكل الحكومية والبيئة القانونية وترسيخ مبدأ سيادة القانون. وفي هذا السياق تلعب أجهزة الرقابة العليا دورا رئيسا في دعم عمليات الإصلاح من خلال بيان أوجه القصور والضعف وتقديم مقترحات العلاج والمشاركة في تقييم ومتابعة عمليات الإصلاح وتطويرها.

◆ **تحديث وسائل وأساليب الرقابة:** إن التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال واستخدام التقنيات الحديثة وثورة المعلومات تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسة الرقابية واستخدام البرمجيات الحديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكمية الحديثة.

2- تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمجال مكافحة الغش والفساد

بالنظر إلى أن ظاهرة الغش والفساد لا ترتبط بمجتمع دون غيره، فهي موجودة بالمجتمعات كافة وإن اختلفت مظاهرها وأشكالها تبعا لطبيعة لظروف كل مجتمع. وقد اهتم ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمكافحة هذه الظاهر على كل المستويات وبكافة الوسائل المتاحة، ويمكن تلخيص تجربة الديوان والوسائل المستخدمة في مجال مكافحة الغش والفساد على النحو التالي:

◆ الاهتمام بفتح ملفات الفساد والتعاون مع النائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين واسترجاع المبالغ المطلوبة. وقد عمل الديوان على تحويل جميع ملفات الاعتداء على المال العام إلى النائب العام.

◆ العمل على وحث الأجهزة المختصة لاستكمال الأنظمة والتعليمات اللازمة لتفعيل القوانين بما يضمن الممارسة الصحيحة وتقليل الاجتهادات الشخصية. وفي هذا المجال ساهم الديوان في إصدار النظام المالي الحكومي واللوائح التنفيذية لقانون الخدمة المدنية كما ساهم في مراجعة العديد من القوانين وتزويد الجهات المختصة بالملاحظات القانونية اللازمة.

◆ الاهتمام بوحدة الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان باعتبارها خط الدفاع الأول في تطوير نظم وإجراءات رقابية جيدة بهذه الجهات وتطوير أداءها والحفاظ على المال العام. وتدعيما لذلك قام الديوان بتنظيم اجتماع بين مديري ومسؤولي وحدات الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة للرقابة مع رئيس الديوان في كل من غزة ورام الله للتأكيد على أهمية وحدات الرقابة وضرورة توحيد وتكامل الجهود الرقابية بين الديوان وهذه الجهات بما يخدم المصلحة العامة، كما تم تنظيم برنامج رقابي لتقييم أعمال وحدات الرقابة الداخلية والوقوف على جوانب القوة لترسيخها وتطويرها، وتحديد جوانب القصور والضعف وسبل علاجها.

◆ تطوير التعاون بين الديوان وصناع الرأي ممثلة في الصحفيين باعتبار الصحافة السلطة الرابعة تعزيزا لمبدأ الشفافية والوضوح ومحاصرة الفساد والمفسدين وتطوير المنظور الرقابي. وقد نظم الديوان ندوة مع صناع الرأي أكد فيها رئيس الديوان علي

- ضرورة قيام صناع الرأي بالإسهام في زيادة الوعي العام وتطوير المنظور الرقابي وكشف حقيقة الفساد بعيدا عن التهويل ومحاربة الإشاعة المغرضة.
- ◆ السعي لوضع قانون الكسب غير المشروع موضع التنفيذ بدأ بالمراكز العليا. وقد طلب الديوان من الرئاسة والمجلس التشريعي وأعضاء الحكومة وكافة المستويات العليا بتقديم إقرارات الذمة المالية حسب قانون الكسب غير المشروع وبما يحقق مبدأ الشفافية والمساءلة.
 - ◆ العمل على تفعيل وسائل المساءلة التي نصت عليها القوانين والأنظمة. وفي هذا المجال عمل الديوان على إرسال تعميمات بشأن إلزام وزارة المالية بتوفير التقارير الدورية عن الوضع المالي للسلطة إنفاقا وإيرادا والموقف النقدي ، كما تم الطلب من مفوضي الإنفاق والمدققين بالإبلاغ عن حالات الاختلاس والسرقة التي تحدث بالمركز المالية المسؤولين عنها.
 - ◆ تعزيزا لمبدأ الشفافية والوضوح عمل الديوان على إنشاء موقع الكتروني للديوان على شبكة الانترنت، وتم نشر خطة عمل الديوان للسنة 2006، كما يسعى الديوان لنشر التقارير الدورية والسنوية.
 - ◆ تأكيد استقلالية الديوان بما يمكنه من القيام بمهامه على أكمل وجه، ومن هنا جاء إقرار قانون الديوان رقم 15 لسنة 2004 للتأكيد على هذا المبدأ. وقد نصت المادة (7) على "يكون الديوان مسؤولا أمام رئيس السلطة الوطنية وأمام المجلس التشريعي، ويتولى المهام والصلاحيات المناطة به وفقا لأحكام القانون".
 - ◆ الاهتمام بشكاوى المواطنين ومتابعتها لتأكيد التعاون بين المواطن والديوان بما يحقق المحافظة على المال العام وكشف مواطن الغش والفساد.
 - ◆ التركيز على البعد الأخلاقي باعتباره أحد مرتكزات محاربة الفساد، وذلك من خلال الاهتمام بمراعاة معايير السيرة والسلوك عند التعيين بالوظيفة العامة وكذلك الانضباط الوظيفي أثناء الممارسة الوظيفية مما يساعد في أداء الموظف لواجباته على أكمل وجه تحقيقا للمصلحة العامة.

3- الصعوبات التي يواجهها جهاز الرقابة عند ممارسته عملية الكشف عن الغش

والفساد

تعمل أجهزة الرقابة جاهدة على توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من القيام بوظيفتها في حماية المال العام ومكافحة الفساد. ومع ذلك تبقى هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، ولعل أهم التحديات والعقبات التي تواجه ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين هو الاحتلال وتقطيع أوصل الأراضي الفلسطينية وصعوبة الاتصال بينها مما يعقد عمليات الرقابة والمتابعة من ناحية ويؤثر على تطوير وتكامل أعمال الديوان، كما يشكل تضخم الجهاز الحكومي الفلسطيني تحدياً آخر يتمثل في استنزاف جزء كبير من موازنة السلطة في الإنفاق على الرواتب والأجور وضعف الإنفاق على المشاريع الحيوية والإنتاجية، يضاف إلى ذلك صعوبات تتعلق بعدم وجود محاسبة حقيقية للمتهمين بالفساد كون أغلبهم ينتمي إلى الطبقة العليا من الموظفين، إضافة إلى طول فترات المحاسبة والمساءلة. أما على مستوى الديوان فإن أهم التحديات تتمثل في ضعف الإمكانيات المادية من حيث توفير أجهزة وبرامج الحاسوب الحديثة التي تمكن الديوان من مواكبة التطورات التقنية الحديثة، وعدم توفر العدد الكافي من الموظفين لعدم توفر ميزانيات وعدم وجود حوافز للعاملين بالديوان.

الخاتمة والتوصيات

يشكل الفساد أحد أخطر الظواهر التي تؤثر على بنية المجتمع وتعيق التنمية، ويزداد أثره على المجتمعات النامية ومنها فلسطين بالنظر إلى محدودية مواردها وضعف إمكانياتها. لذلك لا بد من اهتمام مؤسسات الدولة وفي مقدمتها ديوان الرقابة المالية والإدارية لإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتعاون مع كافة الجهات المختصة لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه. وللحد من ظاهرة الفساد في السلطة الفلسطينية والمجتمعات النامية على حد سواء، نرى أنه يتعين العمل على اتخاذ العديد من الإجراءات وأهمها:

1. تعزيز دور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، وتشديد العقوبات لجرائم وممارسي الفساد.
2. العمل الجدي لوضع قانون الكسب غير المشروع موضع التنفيذ.
3. دعم وتقوية دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على السلطة التنفيذية واستخدام البرمجيات الحديثة في فحص ومتابعة قضايا الفساد، والعمل على نشر تقاريرها .
4. تشجيع التفاعل والتواصل مع المواطنين والأعلام بما يمكن من ممارسة الرقابة البناءة وكشف حالات الفساد دون تهويل أو تقليل.
5. الاهتمام بالشكاوى من خلال تخصيص صناديق خاصة بالشكاوى في كافة الوزارات الأجهزة الحكومية.

المراجع

- 1- سعيد كلاب - واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، دراسة ميدلنية علي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة- (رسالة ماجستير)-الجامعة الإسلامية بغزة/فلسطين-2004.
- 2- فاتن بوليفه- الفساد والآليات القانونية لمحاربتة - من كتاب (الفساد في فلسطين) - مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس - يناير 2001.
- 3- روبرت كليتجار - ترجمة على حجاج - السيطرة على الفساد - دار البشير - عمان - 1994
- 4- عزمي الشعبي- المبادرة التشريعية في معالجة الفساد - من كتاب (الفساد في فلسطين) - مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس - يناير 2001.
- 5- سمير عبد الله - مظاهر وأسباب الفساد على التنمية الإقتصادية في فلسطين - من كتاب (الفساد في فلسطين) - مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس - يناير 2001.
- 6- إياد البرغوثي- الجانب السياسي-الاجتماعي في فلسطين- من كتاب (الفساد في فلسطين) - مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس - يناير 2001.
- 7- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- الفساد في فلسطين - دائرة التحليل الاستراتيجي - 2001.
- 8- صايغ يزيد و خليل الشقاقي (1999)، تقرير فريق العمل تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك.
- 9- السلطة الوطنية الفلسطينية - قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم15 لسنة2004- مجلة الوقائع الفلسطينية.